



الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/33/PV.22

5 October 1978

ARABIC



الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، الساعة ٣٠ / ١٠

( كولومبيا )

السيد ليفانو

الرئيس :

— خطاب فخامة السيد سيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص

— خطاب سعادة السيد هينك أ. إ. أرون ، رئيس وزراء جمهورية سورينام ووزير خارجيتها

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ]

أقيت الكلمات من :

السيد حميد ( سرى لانكا )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room A-3550 ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .  
وحيث أن هذا المحضر وزع في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ .  
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

78-72526/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥خطاب فخامة السيد سيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرصالرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : ستستمع الجمعية العامة هذا الصباح الى

خطاب فخامة رئيس جمهورية قبرص .

اصطحب فخامة السيد سيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص الى داخل قاعة الجمعيةالعامة .الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : باسم الجمعية العامة أتشرف بأن أرحب في الأمم

المتحدة بفخامة السيد سيروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص ، وأدعوه للتحديث الى الجمعية العامة .

الرئيس كبريانو ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدي الرئيس ، يسرني بالغ السرور

أن أتقدم اليكم بتهانينا الحارة على انتخابكم بالا جماع رئيسا للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

ان دولتكم ، كولومبيا ، التي لها علاقات ودية للغاية مع دولتي ، قد لعبت دورا بارزا في

الشؤون الدولية . ان سجلكم الحافل كرجل سياسة يؤكد لنا ان الدورة الحالية الحافلة بعدد

كبير من بنود جدول أعمالها ، سوف تسير تحت قياد تكم المحنكة بطريقة بناءة وبمهارة ، وتنتهي

أعمالها بنجاح تام .

أود أيضا أن أحيي سلفكم السيد لازار مويوسف ، لتلك الطريقة البارة التي اضطلع فيها

بواجباته الصعبة وذلك في الدورة العادية للجمعية في العام الماضي ، والدورات الاستثنائية التي

عقدت هذا العام .

أود أيضا ، أن أعرب عن ترحيبنا الحار لوفد جزر سليمان وهي زميل وعضو معنا في الكومنولث

وانضمت الى المنظمة في هذه الدورة باعتبارها العضو ال ١٥٠ ، ونحن نتطلع الى أن نقيم معها

روابط من الصداقة والتعاون .

عندما نقوم ، في المناقشة العامة ، باستعراض المشاكل العالمية ، والنزاعات الدولية - مع الأخذ في الاعتبار دور الأمم المتحدة - فإني أعتقد أن هدفنا المشترك هو الاسهام في الصيانة الفعالة للسلام والأمن الدوليين ، عن طريق هذه المنظمة .

ومن ثم ، فإن تقرير الأمين العام هو وثيقة ذات أهمية قصوى . إن استعراضه للتطورات العالمية ، وتقييمه للمواقف ينبغي أن يكون موضع دراسة كاملة واهتمام تام كأساس للمداولات في المناقشة العامة . إن الحاجة إلى أن تحتل الأمم المتحدة مركزا رئيسيا في سياسات الحكومات ، أمر نشعر به في هذه الأوقات المضطربة أكثر من أى وقت مضى .

إن الظواهر المتزايدة لعدم الأمن ، والتي تقرب من الفوضى على الصعيد الدولي ، تهدد أساس المجتمع البشرى نفسه . ولوقف هذه الاتجاهات الخطيرة ، فإن اللجوء إلى قواعد النظام القانوني والأمن ، كما ورد في الميثاق ، يصبح ضرورة ملحة .

ولتحقيق هذا الهدف ، فإنه ينبغي اتخاذ خطوات حاسمة لتطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق من أجل التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ، بحيث تصبح هذه القرارات حقيقة واقعة ، وتستعيد الأمم المتحدة هيبته وسلطتها .

وفي مواجهة الموقف العالمي الذي يتدهور تدهورا سريعا ، فقد تناول الأمين العام في تقاريره الأخيرة هذه المشكلة بطريقة جسورة وعملية . وفيما يتعلق بعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، يشير تقرير هذا العام إلى أن هذا الموقف :

” . . . قد قلل من هيبية وفعالية المنظمة . . . ، باعتبارها . . . ضامنة للسلام

والأمن الدوليين . . . ، مما نتج عنه أن الدول الصغيرة لم تعد تتجه إلى الأمم المتحدة ، كحامية لحقوقها السيادية” . (A/33/1, p. 5)

ثم حذر الأمين العام من خطورة مثل هذه التطورات وأضاف أنه :

” ينبغي أن يكون هناك نظام للأمن أكثر قبولا وأكثر اعتمادا ، عن طريق الأمم

المتحدة . وإن هذا النظام هو الاجابة المنطقية الوحيدة لهذه المشكلة الأساسية ” (نفس المرجع السابق) .

ومن ثم ، يصبح من الواضح أن مجرد الموافقة على قرارات بالاجماع ، في الجمعية العامة ومجلس الأمن دون تنفيذها ، من شأنه أن يمحوا الثقة ، في هذه المنظمة ، ويشجع الطرف المخطيء على مواصلة اتجاهه الى اغفال هذه القرارات والازدراء بها . لقد جان الوقت لكي يدرج موضوع تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، في الوقت الملائم ، في جدول أعمال الجمعية العامة ، حتى يكون موضع بحث ودراسة وعلاج . وقد أمضى خطوة أخرى ، فاقترح رسميا عقد دورة استثنائية للجمعية العامة ، تركز لمعالجة هذه القضية الحيوية دون سواها .

ويؤكد المتقرير الحقيقة الأساسية الآتية وهي :

” ان الأمم المتحدة كانت تهدف ، بين أمور أخرى ، الى أن تكون أداة لضمان العدالة والسلام لجميع الأمم ، وبصفة خاصة البلدان العزل أو الصغيرة والا أصبحت هذه البلدان ولا حيلة لها في عالم سيطرت عليه سياسات القوة دون غيرها ” . (المرجع السابق ص ٤ - ٥ ) .

ويؤكد الأمين العام كذلك بحق أنه :

” يجب أن نجاهد من أجل التوصل الى نقطة يكون فيها نظام ومبادئ الميثاق ، وليس التنافس بين القوى الكبرى ، هي العناصر الحاسمة في النظام الدولي ” . (المرجع السابق، ص ٤ )

ان لهذه الملاحظات أهميتها الكبرى ، وانا استطعنا ترجمتها الى أفعال - وعلى الدول الأعضاء أن تفعل ذلك - فانها سوف تكون بمثابة حل لجميع المشاكل التي تواجه عالم اليوم ، سواء كانت مشاكل متعلقة بالسلام والأمن الدوليين أو بالعلاقات الاقتصادية بين الدول أو حقوق الانسان أو بالقانون الدولي . وعن طريق التنفيذ المخلص لروح الميثاق ونصفه ، يستطيع العالم أن يصبح أكثر أمنا ، وأكثر عدالة ، وأكثر سلما مما هو عليه الآن .

ومما يزيد ، الى حد كبير ، من أهمية استتباب الأمن الدولي ، عن طريق الأمم المتحدة ، أنه يرتبط ارتباطا وثيقا ومتكافلا بالمشكلة العالمية الملتهبة ، ألا وهي سباق التسلح ونزع السلاح . ان عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لنزع السلاح ، لأول مرة ، يدل على الاحباط الذي منيت به جميع الجهود من أجل نزع السلاح . ان الدورة الاستثنائية ، رغم أنها لم تحقق تطلعات

البشرية كاملة ، الا أنها كانت حدثا هاما في منظماتنا العالمية . لقد ركزت الرأى العام العالمي ، أكثر من أى وقت مضى ، على الحاجة القصوى الى معالجة سياق التسلح على نحو فعال . وقد ورد فى الوثيقة الختامية أنه :

” ينبغي أن نضع حدا لسباق التسلح ، وأن نحقق نزع السلاح والا كان مصيرنا

الفتنة ” . (A/RES/S-10/2, para. 18)

لقد أرست الدورة الاستثنائية الأساس لاستراتيجية دولية لنزع السلاح ، تهدف ، عن طريق الجهود المنسقة التي وردت في الوثيقة الختامية ، الى نزع سلاح عام وكامل ، ووقف سباق التسلح . كما انبثق عن تلك الدورة ، أنه لا يمكن وضع حد لسباق التسلح طالما كان أمن الأمم يتوقف ويعتمد على ذلك المفهوم الذى لم يعد يتمشى مع عصرنا الحاضر ، ألا وهو توازن القوى أو بالأحرى ” توازن الأسلحة ” . ومن المحتم أن مفضي التنافس الناتج عن ذلك ، من أجل الحفاظ على هذا التوازن ، الى سباق على التسلح وأن يؤدي أيضا الى تصعيد سريع ومتصل لهذا السباق ، كما أثبتت ذلك تجربة العقود الثلاثة الماضية .

ان الشرط الأساسي لوقف سباق التسلح والذى يتيح التقدم نحو نزع السلاح ، هو تحقيق أمن الأمم عن طريق آخر فير توازن الأسلحة . ولا يمكن أن يتحقق هذا البديل الا عن طريق التنفيذ الفعال للأحكام ذات الصلة من الميثاق .

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر اقتراح دولتي الذي تقدمت به في الدورة الاستثنائية ،  
لاقامة جهاز للجمعية العامة للتسوية السلمية للنزاعات الدولية ولاعطاء معنى ومضمون لاحكام المادة  
٣٣ من الميثاق .

وثمة اسهام ايجابي في الجهد الخاص باقامة الأمن الدولي وهو الدراسة التي أودها خبراء  
الأمم المتحدة بالعلاقة بين نزع السلاح والأمن الدولي والتي قدمها الأمين العام الدورة الاستثنائية  
نتيجة لقرار الجمعية العامة الذي قدمته قبرص والذي أيدته عشر دول أخرى من دول عدم الانحياز .  
ومما يبعث على الارتياح أن مؤتمر دول عدم الانحياز الأخير الذي حضره وزراء الخارجية في  
بلغراد يشير في أعلانه الذي يتناول سياق التسليح كخطر كبير يهدد بقاء البشرية  
" أن هذا الموقف يرجع الى حد كبير الى الافتقار الى الأمن الدولي الملائم كما نص عليه  
ميثاق الأمم المتحدة والاختفاق في استبدال المفهوم اليالي لتوازن القوى كوسيلة للأمن . " وفيما  
يتعلق بدعم دور وفعالية الأمم المتحدة ، فان الاعلان يؤكد على الحاجة الى تطبيق نظام الأمن  
الدولي كما نص عليه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وان ننتقل الآن الى تلك القضية الهامة ، ألا وهي النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،  
أود أن أقول أن عدم المساواة القائم بين الدول الغنية والفقيرة يتزايد بصفة دائمة وقد أصبح مصدرا  
آخر من مصادر التوتر في العالم . وكدولة نامية ، فقد نادينا دائما دائما باقرار نظام اقتصادي دولي جديد  
أكثر انصافا ويعود على المدى الطويل بالجدوى والفائدة على الدول المتقدمة كذلك . وما يثير  
الانزعاج أن الحوار بين الشمال والجنوب لم يؤت بشمار كبيرة . ثمة حاجة واضحة الى اعادة تقييم الموقف  
بأسره والى اعادة توجيه السياسات وكذلك التفكير الاساسي . اننا نعتقد اعتقادا راسخا أن التعاون  
المتزايد بين البلدان النامية ينبغي أن يلقي تشجيعا لأنه ان يحث على الاعتماد على الذات الجماعية  
فقط بل انه سوف يسهم أيضا على نحو ايجابي في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد طالما نشدناه .  
ومن ناحيتنا ، فاننا قد اتخذنا بصورة متواضعة خطوات ملموسة لدعم التعاون التقني مع الدول المجاورة  
في اقليمنا عن طريق اتفاقيات تنص على اطار وتشجيع لهذا التعاون .

ان حفظ الأمم المتحدة للسلم قد طيق مرارا وتكرارا في الأعوام الأخيرة ويقوم على أساس  
موافقة الحكومة في الدولة المعنية ، رغم أنه لم ينص عليه في الميثاق . وقد كان عبارة عن استجابة

مؤقتة للمواقف التي ينبغي أن يتحقق فيها احتواء الموقف بينما تكون الجهود جارية لحل الأسباب الرئيسية التي أدت الى هذا الموقف .

ان الشكوى التي تتردد والتي لها ما يبررها من أن مثل هذه العمليات قد تكون لها نتائج عكسية بمعنى أنها عن طريق احتوائها للنزاعات القائمة تزيل الحافز نحو ايجاد حل وعلاج للمشاكل التي اقتضت مثل هذه العمليات . ونتيجة لهذا ، فان عمليات حفظ السلام من هـذا القبيل يدلا من أن تكون مسكنات مؤقتة فانها تتحول الى ظواهر دائمة تستمر الى أمد غير محدد . واكن ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن عمليات حفظ السلام لا تقوم في فراغ سياسي أو قانوني ولكن تقوم في اطار قرارات مجلس الأمن التي يؤدي تنفيذها - على الوجه الصحيح من جانب الأطراف المعنية في المقام الأول وعن طريق مجلس الأمن بواسطة اجراء جبرى في المكان الأخير اذا كان أحد الأطراف أو أكثر ليس على استعداد لأن يفعل ذلك - الى حل المشكلة على أساس مثل هذه القرارات وعلى أساس الميثاق . ومن ثم تكون هذه العمليات لا ضرورة لها . ومن ثم ، في حالة اخفاق مجلس الأمن في ممارسة مسؤولياته بمقتضى الميثاق واتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ هذه القرارات يمكننا أن نجد ذلك البديل .

وان انتقل الى موضوع آخر ، أود أن أؤكد الأهمية التي نعلقها على النتائج الناجمة للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة الخاص بقانون البحار حيث بذلت جهود كبيرة على مدى خمس سنوات من أجل التوصل الى اتفاقية شاملة تحظى بقبول عام . ان مثل هذه الاتفاقية ينبغي أن تتضمن احكاما ملائمة على أساس معايير عادلة وموضوعية فيما يتعلق بتحديد المناطق البحرية بين الدول التي تكون سواحلها متقابلة أو متجاورة ، وكذلك نظاما فعالا للتسوية السلمية للنزاعات التي قد تنشأ عن ذلك .

كما اشار السيد الأمين العام في تقريره ان المشاكل السياسية الرئيسية المسؤولة عنها المنظمة مشكلة الشرق الاوسط ، وجنوب افريقيا ، وقبرص . وهي جميعا لها عناصر مشتركة . وان عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذه المشاكل قد جعلها تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين .

وفيما يتعلق بالمنطقة التي هي على قدر كبير من الحساسية ، وهي الشرق الأوسط ،



اننا نشجب ، دون تحفظ ، سياسة الفصل العنصرى التي تمارس في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد فقد نادينا دوما باتخاذ اجراءات أكثر حسما من قبل مجلس الأمن .

ان الدورة الحالية تعقد في سياق عام سوف نحتفل فيه بالذكرى الثلاثين لقرار الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وخلال الثلاثين عاما الماضية كانت هناك سلسلة شاملة من الاتفاقيات والاعلانات والتوصيات تحت قيادة وتوجيه منظومة الأمم المتحدة . ومن ثم فان أسس حقوق الانسان قد أرسيت كما أن الحريات الأساسية للأفراد والشعوب قد وضعت على النحو الصحيح ، وكذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها وحققها في التقدم الاقتصادي والاجتماعي وفي حرية أكبر . كما أرسيت حق الفرد في أن يتحرك بحرية في دولته ، وحقه في الملكية ، وكذلك حقه في اختيار مكان اقامته .

ان فصل المجموعات العرقية على أساس عنصري أمر كان موضع تنديد . كما أن التمييز العنصرى والتفوق قد أعلن أنهما من المفاهيم الخاطئة علميا وأخلاقيا وأنهما يتسمان بالظلم الاجتماعي ولهما خطورتها السياسية . ومع ذلك ، فاننا لا نزال نشهد انكارا صارخا لحقوق الانسان وسياسة متعمدة للتمييز العنصرى تمارس في عدد من الحالات .

ان ما نحتاج اليه ان ، ليس هو أن يقوم المجتمع الدولي بوضع نظريات بشأن القيم البشرية والحريات الأساسية ، بل التركيز على سبل وطرق تنفيذها .

وهذا هو السبب الذى يحدونا الى الاحتياط ، لان المبادئ الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد أصبحت أخيرا ملزمة عن طريق الميثاقين المتعلقين بحقوق الانسان وانشاء لجنة حقوق الانسان في العام الماضي .

وكذلك ، فان الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى تنص على انشاء الجهاز اللازم من أجل تنفيذ أحكامها ، وذلك عن طريق اللجنة التي أقيمت بمقتضى المادة الثامنة من تلك الاتفاقية . ومن الجدير بالذكر أن قرارات هذه اللجنة تتعلق بالموقف في قبرص .

وقبل أن أتناول مشكلة قبرص ، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام للاهتمام الكبير الذى أظهره وللجهود التي بذلها ليجاد حل عادل لمشكلتنا . ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا العميق لمعاونيه سواء في قبرص أو في الأمانة العامة . كما نود كذلك أن نعرب عن تقديرنا

لجميع البلدان التي ساهمت بقوات عسكرية أو بقوات شرطة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص وكذلك تلك التي قدمت مساهماتها المالية مما مكن تلك القوات من القيام بمهمتها . وكما ذكر الأمين العام ، فان من بين أخطر المشكلات في العالم اليوم ، مشكلة قبرص ، ولا يمكن لأحد أن ينكر ذلك ، فقد انقضت أربعة أعوام منذ صيف ١٩٧٤ حينما ارتكبت جريمة لم يسبق لها مثيل ضد بلدى الصغير الأزل غير المنحاز والمستقل والعضو في الأمم المتحدة . لقد قامت تركيا بغزو قبرص ، ونتيجة لذلك فقد الآف الأشخاص أرواحهم وتم احتلال ٤٠ في المائة من أراضي قبرص وتحول ثلث سكانها الى لاجئين داخل بلادهم بعد أن طردوا من أرض أجدادهم ومن ديارهم بمعرفة قوات غزو " عطيل " التركي .

ان هذا العدوان ، قد وصفه رئيس وزراء تركيا ، في ذلك الحين ، بأنه " عملية سلام " ترمي - على حد قوله - الى اقرار النظام الدستوري . ان " عملية السلام " الغريبة هذه ، قد تم القيام بها بأفطع الطرق وحشية ، بالقتل وانتهاك العروض والسرقات والتدمير . وقد استخدم في ذلك ٤٠ ألف جندي نظامي ، وقصفت القرى والمدن لمدة أيام متواصلة من الجو بقنابل النابالم بواسطة طائرات سلاح الطيران التركي . وتجاهلت تركيا القرارات المتكررة لمجلس الأمن التي تنادى بوقف العمليات المسلحة في قبرص . ان الفظائع التي ارتكبتها القوات التركية في عملية السلام المشينة هذه ، انما تفوق الوصف . ان اولئك الذين نأونا يستطيعون منع وقوع هذه الجريمة لم يفعلوا شيئا لمنعها ، كما أنهم لم يفعلوا شيئا لوقفها .

لقد انقضت أربعة أعوام منذ ذلك الحين ، ولكن لم يتم اتخاذ أى اجراء لاعادة العدالة الى شعب قبرص الذى لا يزال يعاني الآلام . وفي نفس الوقت فان تركيا ، كجزء من عملية السلام هذه ، أرادت أن تحمي حقوق القبارصة الاتراك ، فأرسلت المستوطنين من أعماق الأناضول في تركيا الى المنطقة التي احتلتها القوات التركية ، تحت حماية تلك القوات . لقد انقضت أربعة أعوام ولا نزال نحاول أن نجد طريقة نتحقق بها من مصير ٢٠٠٠ شخص من المفقودين .

وقد انقضت أربعة أعوام منذ أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الإجماعي رقم ٣٢١٢ (د - ٢٩) والذي طالبت فيه بانسحاب القوات الاجنبية من جمهورية قبرص ونادت بعودة اللاجئين سالمين الى ديارهم التي طردوا منها بوحشية . ان هذا القرار الذى ينادى أيضا

بوقف التدخل في قبرص واحترام استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها ، قد اعتمده مجلس الأمن بالاجماع أيضا في قراره ٣٦٥ ( ١٩٧٤ ) . واننا نعتقد أن مرور أربعة أعوام يعتبر مدة كافية تثبت أن نوايا تركيا في ارتكابها لعدوانها ضد قبرص في عام ١٩٧٤ ، لم تكن تمت بصلة الى اعادة النظام الدستوري . ان أربعة أعوام كافية لكي تثبت ، دون أدنى شك ، ان نوايا تركيا كانت ولا تزال هي القضاء على وحدة قبرص وتغيير تكوينها الديموغرافي ، بهدف تشجيع تقسيمها . وقد أكدت ذلك رسميا مقترحات التقسيم الصادرة من أنقرة في نيسان /ابريل عام ١٩٧٨ .

وخلال الأربعة أعوام هذه ، فقد بذلت مختلف الجهود لايجاد وسيلة لحل عادل ودائم لمشكلة قبرص ، وذلك تمشيا مع القرار ٣٢١٢ ( د - ٢٩ ) وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن اللاحقة . لقد قيل ان مشكلة قبرص لا يمكن حلها الا من خلال المفاوضات ، بل أن البعض يذهب الى أبعد من ذلك فيدعي أن حكومة قبرص لا تهتم بالمفاوضات وأنها ليست في عجلة لايجاد حل للمشكلة . وجميع هذه الادعاءات ليس لها أساس من الصحة بل أنها سخيفة .

والحقيقة ، انه خلال السنوات الاربع الماضية ، وفي المحادثات التي جرت بين الجانبين تحت رعاية الامين العام ، حاول الجانب القبرصي اليوناني بكل قوة ، ولكن عبثا ، اجراء مفاوضات ذات مغزى . وقد ظهر ان ذلك مستحيل بسبب تعنت تركيا وقيادة القبارصة الاترك . ان المفاوضات بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاترك لا يمكن ان تجرى في حرية حقيقية ، بينما نجد قوات الاحتلال مازالت في الجزيرة . ان هذا التأثير السلبي على المفاوضات قد أكدته المقترحات الرسمية ، التي أعدت في أنقرة وقدمت للامين العام في نيسان / ابريل ١٩٧٨ . وهذه المقترحات توضح تماما خطط التقسيم والاهتمام - من قبل المعتدين - باضفاء طابع شرعي على الامر الواقع . وقد كان من حقنا ان نرفض أية مفاوضات حتى يتم سحب قوات الاحتلال من قبرص ، وذلك طبقا لقرارات الامم المتحدة . وكان من حقنا أيضا ان نرفض التحدث الى أى شخص حتى يتم تنفيذ قرارات الامم المتحدة . وكان من حقنا ان نرفض عمل أى شىء بالمرّة ، حتى يتم تنفيذ الجزء الاول من القرار رقم ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، الذى يدعو الى سحب القوات الاجنبية من قبرص - ولكن ، بروح من حسن النية ، فاننا لم نفعل ذلك . بل على العكس ، فقد تنازلنا كثيرا لرغبتنا الصادقة في ايجاد تسوية سريعة لمشكلة قبرص ، فمن يمكن ان يهتم بايجاد تسوية عاجلة لمشكلة قبرص اكثر من حكومة وشعب قبرص ؟ من الذى يرغب ، أكثر منا ، في وضع نهاية لمأساة العدوان ؟ . ولكن ، بالرغم من جهودنا الصادقة خلال السنوات الاربع الماضية ، لم يتم احراز أى قدر من التقدم على الاطلاق . ولا توجد أية مؤشرات تشير الى تغيير في موقف تركيا .

ان تركيا ، التي تخضع لسيطرتها العسكرية الزعامة القبرصية التركية ، لا تهدف الى ضمان استقلال قبرص وسلامة أراضيها ووحدتها كبلد ذي سيادة وغير منحاز وعضو في الامم المتحدة ، ولكنها تهدف الى تدميرها وتجزئتها . ولذا ، فان الطرفين يسعيان الى تحقيق هدفين متعارضين فكيف يمكن ان تنجح مثل هذه المفاوضات ؟ كيف يمكن ان تنجح محادثات بين الجاليتين طالما ان تركيا تفرض ارادتها على القبارصة الاترك عن طريق وجود قواتها واتباعها سياسة التقسيم ؟ لقد تجاهلت تركيا تماما جميع قرارات الامم المتحدة ، سواء قرارات الجمعية العامة أو مجلس الامن ، وها نحن ، في هذا العام مرة أخرى في الامم المتحدة ، كي نحتج على هذا الانتهاك المستمر للميثاق ولقرارات الامم المتحدة . لقد تم انتهاك حقوق الانسان لشعب قبرص

بصفة مستمرة . وفي هذا السياق ، أود أن أؤكد انني عندما اتحدث عن حقوق الانسان لشعب قبرص ، فاني اتحدث أيضا عن حقوق الانسان للقبارصة الاتراك ، الذين يعيشون الان في ظروف الفقر والبؤس والارهاب ، تحت رحمة القوات التركية والمستوطنين الذين جاءوا من تركيا . وعند ما اتحدث عن العدالة والحرية لقبرص ، فاني اتحدث باسم شعب قبرص بأكمله ، سواء كانوا من اليونانيين أو الاتراك ، أو المارونيين أو الارمن أو اللاتين .

ولم يعد سرا ان القبارصة الاتراك - باستثناء الاقلية التي تعمل تحت حماية الغزاة - قد ضاقوا ذرعا بالموقف الحالي . ونحن نعترف تماما شعورهم ، وما يريدونه : انهم يريدون نفس ما يريد القبارصة اليونانيون . انهم يتوقون الى أن ينتهي الاحتلال العسكري ، ويتوقون الى اعادة توحيد بلادهم ، ذلك انهم يشعرون - سواء كانوا قبارصة يونانيين أو أتراك - بان الامن والرفاهية والسعادة تكمن في الوحدة والتعاون ، ولا تكمن في التفرقة والعداء المفروض من الخارج بالقوة العسكرية . ولا يمكن ان يكون هناك تقدم ضئيل نحو التعاون والسلم ، ما لم تتح فرص لايجاد الثقة بين الجانبين . ولكنهما حرمت من هذه الفرص بسبب وجود قوات الاحتلال الاجنبية .

ولن يكون هناك اي سلام دائم في قبرص ، ولن تكون هناك سعادة لشعب قبرص ما لم يتم سحب قوات الاحتلال ، وما لم يتم توحيد شعب قبرص أيضا ، ان الذي يحول دون الوصول الى حل لمشكلة قبرص هو وجود قوات الاحتلال .

لقد قدمت اقتراحا خلال الدورة الخاصة المكرسة لنزع السلاح ، وأود أن اكرره اليوم . انني اقترح ان يتم نزع السلاح تماما من جمهورية قبرص ، وان يتم سحب جميع القوات الاجنبية من قبرص ، وان يتم نزع سلاح جميع القبارصة ، سواء كانوا من القبارصة اليونانيين أو الاتراك ، وان يكون أمن مواطني قبرص مسؤولة قوة شرطة مشتركة من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك تحت اشراف وقيادة ومراقبة قوة شرطة دولية قوية من الامم المتحدة . ان أولئك الذين يسمعون الى ايجاد حل سلمي لمشكلة قبرص ، لا يمكن الا ان يروا مزايا هذا الاقتراح ، لأن تنفيذ هذا الاقتراح سوف يزيل جميع العقبات التي تعترض ايجاد حل سلمي لمشكلة قبرص .

وأود اليوم ان أقدم حلا آخر ، بالاضافة الى الاقتراح الاول ، وهو انه اذا كانت هناك ضرورة لذلك ، فاننا يمكن ان نقبل ايجاد اي جهاز دولي للمراقبة من خلال الامم المتحدة ، لحماية

الحقوق الانسانية والسياسية لجميع المواطنين في قبرص ، وذلك في مضمون حل عادل مبني على أساس قرارات الامم المتحدة . وقد تم تقديم اقتراح مماثل لذلك منذ بضع سنوات من جانب الرئيس السابق لقبرص ، الاسقف مكاريوس ، رغبة منه في توفير ضمانات اضافية لحقوق القبارصة الاتراك .

ان لدينا حسن النية الكامل ، ونحن نرغب في ايجاد حل عاجل وسلمي لمشكلة قبرص . ولكننا مصممون على أن يكون ذلك الحل عادلا وادائما ، تمشيا مع قرارات الامم المتحدة ، التي تتضمن جميع العناصر والمتطلبات اللازمة لمثل هذا الحل ، لصالح شعب قبرص ككل ، لكل من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك . ولكن يبدو ان تركيا لا تهتم بذلك ، وهي ترفض باستمرار ان تلتزم بهذه القرارات .

لقد حان الوقت كي تقوم الامم المتحدة ، ومجلس الامن بصفة خاصة ، بدراسة جديدة للخطوات التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ قراراتها . لقد حان الوقت كي يضطلع مجلس الامن بمسؤولياته وان يواجه الاختبار والتحدى . وهذا لن يكون لصالح قبرص فقط ، وانما سيكون لصالح الامم المتحدة أيضا ، ان انه سوف يعيد الثقة - التي ينبغي ان يشعر بها جميع الدول الاعضاء - في قدرة المنظمة فسي تناول المواقف التي تعرض عليها ، طبقا لمبادئ الميثاق ، وبذلك تبرر الامل الذي وضعتة الدول الصغرى دائما في الامم المتحدة .

ان قبرص كانت ملتزمة دائما بمبادئ الامم المتحدة التي وضعت فيها ثقتها . ولكننا نعتقد انه بعد اربع سنوات من العدوان وانتهاك هذه المبادئ ، لدينا المبرر كي نعرب عن خيبة أملنا العميقة لعدم وجود أى تقدم نحو تنفيذ قرارات الامم المتحدة . ونحن نعتقد ايضا ان لدينا مبررا مماثلا لطلبنا ان يكون هناك اجراء قوى وعاجل من قبل الامم المتحدة نحو تنفيذ قراراتها .

لا ينبغي السماح لهذا الوضع بالاستمرار الى مالا نهاية . لقد تحدثت تركيا قرارات الأمم المتحدة تحديدا سافرا ، وان الفصل السابع من الميثاق يتضمن الاجابة على ذلك . وقد أشير أيضا الى هذه الناحية في المؤتمر الاخير لوزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد ، حيث قيل انه ينبغي على مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ اجراءات تتمشى مع أحكام الميثاق ، ولا سيما الفصل السابع منه الذي يتضمن العقوبات . ليس هنالك أى تبرير للتردد في أن نشير الى المعتدى وأن نفرض عليه أن يسحب قواته من قبرص ، لمانا تستمر القوات التركية في احتلال قبرص ؟ اذا كانت تركيا مهتمة برفاهية وأمن القبارصة الاتراك ، فانني على يقين من أنها تستطيع أن تثق في الأمم المتحدة ، وذلك تمشيا مع الاقتراح الذي قدمناه . ان الوجود المستمر للقوات التركية في قبرص، انما يمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، ويثبت دون أدنى شك أن تركيا ترغب ، من خلال وجود قوات احتلالها ، أن تفرض حلا يروق لها فقط .

لقد حان الوقت - أيضا - لكي تقوم الدول ، التي تستطيع أن تمارس تأثيرا فعالا على تركيا ، باتخاذ تدبير حاسم لحملها على التخلي عن خططها التي تنطوي على التوسع والتقسيم . وانا ظل مجلس الأمن وأعضاؤه مكتوفي الايدي ، فان ذلك لا يعني فقط أنه قد فُقر الجريمة التي ارتكبت ضد قبرص ، ولكنه يعني أيضا التضحية بمبادئ الميثاق من أجل حيل لا دخل لها تماما بالاخلاق والعدالة ، ولا يمكن أن تكون هناك معايير أخلاقية مزدوجة .

لقد اغتبطنا جميعا بتصميم مجلس الامن على اتخاذ اجراء فعال بالنسبة الى ناميبيا والى حالات أخرى أيضا . ونحن من حقنا - كذلك - أن نتوقع نفس هذا الاهتمام ، كعضو من أعضاء الامم المتحدة انتهكت سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه ، ولا تزال تنتهك من قبل دولة عضو أخرى . انني أود أن أنقل الى الجمعية العامة مأساة شعب قبرص وما يعانيه من آلام . انني أنقل مأساة الآلاف من أهالي المفقودين ، الذين يطالبون باتخاذ اجراء فعال لمعرفة مصير ذويهم . كذلك أنقل اليكم مأساة أولئك المحاصرين ، كما أنقل اليكم أيضا صوت ٢٠٠٠٠٠ لاجئي يطلعون العودة الى ديارهم . انني أنقل اليكم صوت شعب قبرص بأسره ، الذي يتوق الى تحقيق العدالة والحرية والسلام .

ان مشكلة قبرص ليست في جوهرها اختلافا بين القبارصة اليونانيين وبين القبارصة الاترك ، ولكنها مشكلة احتلال وعدوان . انها مشكلة حرية واحترام حقوق الانسان ومبادئ وقرارات الأمم المتحدة . ان الجوانب الداخلية لمشكلة قبرص ، بما في ذلك المسألة الدستورية ، يمكن تناولها بسهولة وبطريقة مرضية للجميع ، تحت رعاية الامم المتحدة ، وذلك عندما يتم سحب قوات الاحتلال . فهل يصعب فهم ذلك على أولئك الذين يستطيعون اتخاذ اجراء فعال في هذا الصدد ؟ ان الموقف المتعنت للمعتدين ، انما هو تحد للأمم المتحدة ، وهو بمثابة محك لاختبار جميع أولئك الذين يريدون اعتبارهم من أبطال الحرية والعدالة ، والذين يرغبون في أن تنتصر مبادئ الامم المتحدة وحقوق الانسان .

ان مشكلة قبرص ليست مشكلة تفاصيل . ان بقاء قبرص ، قد أصبح موضع خطر . ان حقوق الانسان الاساسية لشعبه في خطر . انني أهيب بكم جميعا أن تنصتوا في تفهم لصوت المعاناة التي يقاسيها الشعب . وانني أناشدكم جميعا أن تفعلوا ما في وسعكم للوصول الى حل لمشكلة قبرص في أسرع وقت ممكن ، وفقا لقرارات الامم المتحدة ، وتلك القرارات التي قد صوتتم جميعا بشأنها وأيدتموها . انني أناشدكم جميعا أن تنظروا الى مشكلة قبرص كما لو كانت مشكلتكم أنتم ، وأن تتخذوا جميع الخطوات اللازمة لرفع الظلم الذي نكب به شعب قبرص . انني أهيب بكم أن تتخلوا عن الاعتبارات قصيرة المدى ، من أجل البحث عن حل عادل يتمشى مع قرارات الامم المتحدة . انني أهيب بكم ألا تسمحوا بأية محاولة لاضفاء الشرعية على نتائج العدوان ، ولا نكار الحقوق الثابتة لشعب قبرص . انني أناشدكم ألا تتهاونوا ازاء تلك الجريمة الشنعاء التي ارتكبت ضد احدى الدول الصغيرة الاعضاء هنا . انني أناشد دول عدم الانحياز وجميع الدول الصغرى الاخرى ، أن تسرع في جهودها من أجل مساعدة قبرص في ذلك الوقت الحرج والخطير . كما أناشد الدول الكبرى أن تفعل ما في وسعها من أجل التعاون بيننا ، أو أن تسهم بفعالية في تنفيذ قرارات الامم المتحدة . ان التهاون ازاء العدوان ، انما هو أمر يقترب من اقتراف ذلك العدوان .

ومن ناحيتنا ، فاننا دائما على استعداد لبحث أى اقتراح بناء طالما كان ذلك في اطار قرارات الامم المتحدة . كما اننا قد أعلننا ، مرارا وتكرارا ، أننا نؤيد الاقتراح بشأن عقد مؤتمر دولي تمثيلي تحت رعاية الامم المتحدة لتناول مشكلة قبرص . لقد كنا على استعداد دائما ، وبحسن

نية ، لأن نبحت في اقتراح قد يسهم في ايجاد حل لمشكلة قبرص . ولكن - كما قلت في البداية - فان أربع سنوات قد انقضت منذ العدوان والاحتلال لا يزال قائما . اننا ندرك أن هناك مشاكل أخرى في العالم تحتاج الى اهتمام المجتمع الدولي ، ولكن أربع سنوات هي فترة طويلة بالنسبة الى المجتمع الدولي ، يقف فيها مكتوف اليدين أمام مشكلة قبرص . اننا نعرف ونتفهم أنهم لا يشعرون ، بالطريقة التي نشعر بها ، لكن من ناحية أخرى فاننا جميعا نتحمل نفس المسؤولية ، اذا كنا نعتقد حقا في ضرورة النظام الدولي ومبادئ الميثاق .

وأود أن أعرب عن تقديرنا الخالص لجميع الدول التي أيدت قضيتنا العادلة . ولكنني أود أيضا أن أعرب عن الشعور بخيبة الامل بالنسبة الى أولئك الذين لم يفعلوا ذلك نتيجة لأسباب لا تتعلق بالاخلاقيات ، أو بالتزامات الميثاق ، أو نتيجة لمصالح تقوم على أساس اعتبارات قصيرة المدى . ان حقوق قبرص وشعبها في خطر ، ولكن سلطة الامم المتحدة أيضا في خطر . ان شعب قبرص مصمم على مواصلة نضاله من أجل البقاء ، من أجل الحرية ، من أجل العدالة ، من أجل كرامة الانسان . فهل ستكون الامم المتحدة على مستوى توقعاتنا ؟ هذا هو السؤال الكبير . انه كثيرا ما يسألوننا : ما الذي تتوقعونه ؟ لماذا تتفألون ؟ لماذا تضعون ثقتكم في الامم المتحدة ؟ . اننا نود أن نؤمن بالامم المتحدة ، ورغم شعورنا بخيبة الامل ، فاننا نكرر ندائنا لكم لاننا نعتقد أن مجلس الامن في وضع يسمح له باتخاذ الاجراءات الضرورية من أجل رفع الظلم الذي نكب به شعب قبرص . ان مجلس الامن في وضع يسمح له بالاضطلاع بمسؤولياته ، لأن مشكلة قبرص ، كما ذكر السيد الامين العام ، هي مسؤولية مباشرة تقع على عاتق الامم المتحدة . ان قبرص دولة صغيرة للغاية ، وهي لا تملك السبل والوسائل التي تساعدنا على تحقيق هدف الحرية التامة والعدالة واستعادة حقوقها بالقوة .

انها لا تستطيع أن تحقق أهدافها عن طريق أية وسائل أخرى غير الوسائل السلمية . فنحن نريد حلا سلميا لمشكلة قبرص . ونريد لشعب قبرص بأسره - القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك - أن يعيشوا أحرارا وأن يتمتعوا بحقوقهم الانسانية والسياسية بحرية ، في ظروف يسودها الأمن ، وتسودها المساواة أمام القانون وأمام الدول .

ان قبرص تستطيع أن تصبح جزيرة سعيدة لجميع مواطنيها اذا ما تركت بمفردها . وتستطيع ان تصبح مكان سلم وليست مصدرا للاحتكاك الدائم . ان مسؤولية جميع بلدان العالم ، ولاسيما الدول الكبرى ، ان تعمل على ألا يتم هذا التقسيم ، وأن تستبعده نهائيا ، لأن قبرص المقسمة لن تؤدي الا الى تدمير قبرص ، والاضرار بالشعب القبرصي كله اليوناني والتركي ، وستكون في نفس الوقت مصدرا للصراع في المنطقة . لذلك فانه كلما أسرعنا في القضاء على هذا التقسيم وهذه التفرقة ، وكلما أسرعنا باستعادة العدالة في قبرص ، كلما كان ذلك أفضل بالنسبة للعالم بأسره وبالنسبة للأمم المتحدة .

انني أهيب بكم جميعا ، انكم قد تعتبرون مشكلة قبرص ليست على درجة كبيرة من الخطورة لانه ليست هناك اراقة دماء في هذه اللحظة ، ولأن أخبار قبرص لا تستولي على عناوين الصحف الكبرى . لكن رغما عن ذلك فالمشكلة موجودة وقائمة . وهي مشكلة خطيرة بالنسبة لمستقبل قبرص ، وبالنسبة لهيئة وسلطة الامم المتحدة . انني أهيب بكم جميعا ان تعتبروا هذه القضية قضية ملحة وعاجلة قبل ان يحدث شيئا خطيرا . وأناشدكم جميعا ان تبذلوا قصارى جهدكم حتى تثبتوا اننا عندما نتحدث من هذه المنصة عن المبادئ الأخلاقية ، وعن العدالة ، وعن الحرية ، وعن الديمقراطية وعن حقوق الانسان ، فاننا نعني حقا ما نقول ؛ وعندما نتحدث هنا عن ضرورة ان تكون الامم المتحدة اكثر فاعلية فاننا نعني ذلك فعلا ، كذلك عندما نتحدث عن ضرورة تطبيق ميثاق الامم المتحدة والتمسك به ، وتنفيذ قراراتها فاننا نعني حقا ما نقول .

دعونا على الأقل نحاول . ولنمكن مجلس الأمن من ان يضطلع بمسؤولياته . ان معاناة شعب قبرص ينبغي أن نتفهمها ، وان نشعر بها جميعا وينبغي أن يشعربها المجتمع الدولي بأسره ، لأنها جريمة ترتكب في القرن العشرين وتذكرنا بالجرائم التي ارتكبت في الماضي ، وان كانت هذه الجريمة لم يسبق لها مثيل . وأي تصرف يهدف لاضفاء صبغة الشرعية عليها ، يجب علينا أن

نتحاشاه . ان الامم المتحدة يجب عليها ان تجيب على هذا السؤال الكبير بالاجاب . فالأمم المتحدة يجب ان تعطي الجواب بأنها تستطيع ان تفعل الكثير عن طريق مجلس الأمن باعادة العدل الى قبرص .

اننا في قبرص نود أن نظل ثقتنا ، وأن نظل على ايماننا بالأمم المتحدة . وانني ليحدوني الأمل في ان الامم المتحدة لن تخفق في الاضطلاع بمسؤولياتها ازاء أحد اعضاءها الصغار ، والا فسوف تعتبر سابقة خطيرة بالنسبة لجميع الدول الصغيرة في العالم .  
انني أهيب بكم جميعا ان تتفهمونا وان تفعلوا ما تستطيعون حتى تستتب العدالة في قبرص وحتى يمكن لشعب قبرص من أن يعيش في سلام ووثام .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : باسم الجمعية العامة ، اشكر فخامة السيد سبيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص على البيان الهام الذي أدلى به الآن .  
اصطحب فخامة السيد سبيروس كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص الى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب سعادة السيد هينيك أ.إ. ارون رئيس وزراء جمهورية سورينام ووزير خارجيتها

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ان الجمعية العامة ستستمع الآن الى بيان يلقيه رئيس جمهورية سورينام ووزير خارجيتها .

اصطحب سعادة السيد هينيك أ.إ. ارون رئيس وزراء جمهورية سورينام ووزير خارجيتها الى

المنصة

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : انه لمن دواعي سروري العظيم أن أرحب بسعادة السيد هينيك أ.إ. ارون ، وأدعوه لالقاء كلمته امام الجمعية العامة .

السيد ارون (سورينام) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس . انني أود أن اعرب لكم عن عظيم سروري أن تتاح لي الفرصة مرة أخرى لكي اخاطب هذا الجمع الموقر من الممثلين البارزين للمجتمع الدولي .

اسمحوا لي أن أهنيكم ، سيدي ، لانتخابكم لهذا المنصب السامي . لأن هذا العمل يشعرنني برضاء خاص ، نظرا لأن انتخابكم لا يمثل فقط اشادة بكم شخصيا ، انما يمثل ايضا شرفا

لكولومبيا ، وكذلك ، لمنطقتنا منطقة أمريكا اللاتينية ، التي تمثلون واحدا من متحدتها البارزين .  
وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى لجد سعيد بصفة خاصة ، بالعلاقات الوطيدة المتزايدة والحارة  
التي تربطنا ببلدكم العظيم .

وأود أن أعرب أيضا عن امتنان وفد بلدي للجهود القيمة التي بذلها سلفكم سعادة لآزار مويسوف ، وقيادته البارزة لأعمال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة وكذلك الدورات الاستثنائية الثلاث التي انعقدت هذا العام .

ان استقلال جزر سليمان وانضمامها لعضوية الأمم المتحدة يشكل خطوة أخرى في مجال التصفية السريعة للاستعمار .

واننا نرحب بحرارة بهذه الأمة الجديدة الصديقة ونعبر عن تقديرنا للمملكة المتحدة لسيرها بجزر سليمان الى الاستقلال .

ان الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة تبدأ عملها من خلفية عابسة من تزايد التوتر السياسي والاقتصادي والأزمات التي تزداد عمقا والتي تترك مجالا ضئيلا للتفاوض ، وقد تؤدي هذه الأوضاع الى زيادة الشعور بخيبة الأمل ان لم يكن باليأس . ان المشاكل الهامة والأساسية للحرب والسلام واقامة نظام اقتصادي دولي جديد مازالت بعيدة عن الحل . وان التسابق في التسلح في المجالين النووي والتقليدي مايزال دون أى تخفيض . وان صوت الحرب مايزال يسمع في منطقة جنوب شرق آسيا حيث كنا نأمل في سلام دائم بعد انتهاء حرب فيتنام . وان الافريقيين الذين مازالوا مثقلين بمشاكل الفصل العنصري ومشاكل زبابوى وناميبيا تهدد هم الآن المصالح الخارجية المتنازعة والضغط في مناطق أخرى من القارة .

وعلى أساس هذه الخلفية من عدم الاستقرار المتزايد فان وفد بلادى يرى أنه من الضروري أن يذكر كلمات قليلة عن المبادئ العامة لسياستنا الخارجية .

ان سورينام حقق استقلاله منذ سنوات قليلة مضت ، وتقوم سياسته الخارجية ، أولا وقبل كل شيء ، على هدى من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وكبلد نام فاننا نلتزم بقوة بالمثل العليا للدول النامية والرامية الى تحقيق العدالة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة . وكبلد ينتمي لقارة أمريكا اللاتينية وعضو في منظمة الدول الأمريكية فاننا نتابع سياسة نشطة تهدف الى تعزيز علاقاتنا مع البلاد الشقيقة في قارة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . وان بلادى لسعيدة لقيامها بتوقيع معاهدات الصداقة والتعاون وكذلك اتفاقات للتجارة والثقافة والموضوعات الأخرى مع البرازيل وفنزويلا ، ونحن بصدد اقامة سفارة في منطقة الكاريبي كخطوة في اتجاه توثيق الروابط التقليدية مع البلدان الشقيقة في هذه المنطقة .

وفي تموز/يولية من هذا العام وقعت سورينام ميثاق الامازون بالاشتراك مع بوليفيا والبرازيل وكولومبيا واكوادور وغيانا وبيرو وفنزويلا للنهوض بالتنمية المنسجمة لمنطقة الامازون . وكذلك اتخذت الاجراءات الدستورية المتعلقة باشتراكنا في النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، وقد تم الشروع في ذلك ، وفي قيامها بذلك فان سورينام تعطي الشكل والمضمون لسياستها فيما يتعلق بالتكامل في أمريكا اللاتينية .

وفيما يتعلق بنزع السلاح ، فمنذ الحرب العالمية الثانية ، التي اعتبرناها كالحرب العالمية الأولى ، هي الحرب التي تنهي كل الحروب ، شهدنا تكثر وتعدد في ترسانات الأسلحة النووية والتقليدية ، وزيادة متواصلة في القوات المسلحة العادية ، وكذلك زيادة كبيرة في بيع الاسلحة التقليدية .

وحسب تقرير معهد أبحاث السلام في استوكهولم ، وهو معهد محترم ، فان النفقات الدولية العسكرية منذ ١٩٦٣ قد ازدادت بنسبة ٤٠٪ ووصلت الى ٤٠٠ بليون دولار أمريكي في العام ، كما ازدادت القوات العسكرية الدولية في الخمسة عشر عاما الماضية بنسبة ٣٠٪ ووصل عدد ها الى حوالي ٢٦ مليوناً من الاشخاص ، ومنذ عام ١٩٦٣ فان التجارة في الاسلحة الكبرى والطائرات والقذائف والعربات المصفحة والسفن قد تضاعفت خمس مرات . وانه لما يبعث على القلق والاهتمام أن أغلبية هذه الاسلحة قد بيعت لبلدان العالم الثالث . ولسنا في حاجة الى القول بأن حكومة بلدي قد رحبت بمبادرة البلدان غير المنحازة لتوجيه الدعوة لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة تركز لنزع السلاح .

ونحن نرى ، كمعظم الدول ، أن هذه الدورة الاستثنائية كانت ذات أهمية حيوية بالنسبة الى اعداد وسائل جديدة للحد من الاسلحة ، أو اذا كان ذلك ممكناً ، الى تحقيق نزع سلاح فعلي حتى نضع نهاية للتسابق نحو الموت الذي تنغمس فيه الانسانية الآن . وعند تقييم نتائج الدورة الاستثنائية العاشرة للأمم المتحدة يمكن للانسان أن يتفائل أو يتشائم حسب توقعاته . وان مشاكل نزع السلاح تختلف اختلافاً كبيراً من النواحي السياسية والفنية ، ولم تكن هذه الدورة الاستثنائية مؤتمراً يستهدف المفاوضات من أجل وضع معاهدة دولية لنزع السلاح . ونود أن تختار طريقة لدراسة هذا الموضوع دراسة ايجابية ، حيث لم نتوقع من هذه الدورة أن تحقق نتائج خارقة .

واننا نتفق مع رئيس الدورة الاستثنائية العاشرة سعادة لزار مويوسف في ملاحظاته الختامية للدورة ان قال :

” ان الدورة لم تكن على مستوى كل التوقعات المتفائلة ولكن لا يجب أن يتخذ هذا

سببا للاحباط أو خيبة الأمل ” . (A/S-10/PV.27,P.242)

وصحيح أنه لم يتحقق أى تقدم في المسائل الكبرى مثل حظر الاسلحة الكيماوية أو معاهدة لحظر التجارب النووية وموضوع الربط بين نزع السلاح والتنمية ، ومع ذلك فان الدورة أمكنها أن تتوصل الى وثيقة عامة ولا ثقة . وكان بودنا أن تتوصل الدورة الى قرارات بعيدة المدى وواضحة ولكن نظرا لضخامة المهمة والوقت القصير نسبيا المحدود لهذه الدورة فان النتائج تعد مشجعة بالتأكيد .

ان وفد سورينام يوافق كأساس للعمل في المستقبل على العناصر الثلاث الواردة في الوثيقة النهائية للدورة وأعني بذلك اعلان المبادئ وبرنامج العمل والقرار المتعلق بجهاز المداولات المكون من اللجنة الاولى للجمعية العامة واللجنة المكلفة بنزع السلاح وكذلك القرار المتعلق بمؤتمر أكثر ديمقراطية للجنة مؤتمر نزع السلاح الذى سيكون أكثر ارتباطا بالامم المتحدة .

واننا نأمل باخلاص أن تتركز مناقشات اللجنة الاولى للجمعية العامة على المشاكل العاجلة لنزع السلاح وبصفة خاصة موضوع الالغاء المنظم والكامل وحظر استخدام الاسلحة النووية وذلك دون استبعاد مشاكل أنظمة الاسلحة الاخرى .

ان وفد سورينام يعرب كذلك عن أمله المخلص ألا يؤدى تدهور الوضع العالمي الى آثار سيئة على مفاوضات سولت الثانية التي تجرى حاليا وبهدف وضع معاهدة حول الحظر الشامل للتجارب .

وكواعد من دول أمريكا اللاتينية الموقعين على معاهدة حظر الاسلحة النووية المعروفة باسم معاهدة ثلاثيلولوكو ، فاننا نعرب عن ارتياحنا لانضمام الاتحاد السوفياتي الى البروتوكول الثاني للمعاهدة ، وكذلك ان نرى أن فرنسا على اتصال بالسلطات المعنية بفرض دراسة الظروف التي يمكن في ظلها أن توقع البروتوكول الاول .

اننا سعداء أيضا لأن حكومة الأرجنتين تقوم بالاجراءات اللازمة للتوقيع على هذه المعاهدة . ان حكومة سورينام ترعب بالتوقيع على المعاهدة من قبل دول المنطقة التي تعيش فيها والتي لم توقع بعد عليها ، ذلك لأن هذه المعاهدة تهم جميع بلدان المنطقة .

ان وفد بلادى بيولي أهمية كبرى لتوسيع النطاق الاقليمي لاعلان اياكوتشو حول حظر الاسلحة التقليدية ، الذي وقع في ١٩٧٤ من قبل العديد من دول أمريكا اللاتينية الشقيقة . بناء على مبادرة من فنزويلا .

ان حكومة بلادى ، في اجتماع غير رسمي عقد أخيرا في مدينة المكسيك ، دعت الى معرفة امكانيات حظر الاسلحة التقليدية في منطقتنا . لقد اهتم هذا الاجتماع بتقوية وتنظيم الجهود في المنطقة لتحقيق تعاون أكبر وأشمل بين دول أمريكا اللاتينية في هذا المجال . اننا نرى أنه على غرار معاهدة ثلاثيلولوكو ، فان اتفاقية اقليمية حول الحد من الاسلحة التقليدية يمكن أن تكون مثالا يحتذى في مناطق أخرى من العالم .

وفيما يتعلق بحقوق الانسان فان أحد المبادئ الاساسية للأمم المتحدة كما وردت في الفقرة الثالثة من المادة الاولى هي :

" تحقيق التعاون الدولي . . . . على تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين " .

فمن المحتم ان أن تتولى منظمنا مسؤوليتها في مكافحة جميع اشكال القمع وأن تسمع صوتها حيثما وأينما انتهكت هذه الحقوق . ان الميثاق لا يدع مجالاً للاستكار . ان أى موقف ينطوى على التمييز من جانب الهيئة الدولية أجهزتها أو من جانب المنظمات المنتمية اليها من مكافحة مثل هذه الاعمال سيؤدى الى السير في حلقة مفرغة ، وسيلطخ بسرعة ويضعف بقوة من هبة هذه الهيئة وفعاليتها .

ان سياسة الفصل العنصرى لجمهورية جنوب افريقيا تتعارض تماما مع أغراض هذه المنظمة .  
انه نظام ذو طبيعة " من نوع خاص " لأنه مقنن ضمن قوانين جنوب افريقيا ويطبق بالقوة بواسطة  
قوات الامن هناك . ان القتل والافتعال ، والاعتقال للعديد من الضحايا تشكل ليس فقط أعمالا  
وحشية ولكنه النتيجة الحتمية لتطبيق هذا النظام .

فليس من باب الصدفة أن المعتقل الرابع والاربعين منذ ١٩٦٣ يلقي حتفه على أيدي رجال  
البوليس في جنوب افريقيا .

ماذا يمكننا كأعضاء من الامم المتحدة ، أن نفعل عندما نرى القنبلة الزمنية على وشك الانفجار ،  
ونرى الضحايا مثل نلسون مانديلا يفنون في سجون جنوب افريقيا .

اننا نؤمن بضرورة دعم القوات الشعبية في جنوب افريقيا الذين يحاربون لازالة نظام الفصل  
العنصرى البغيض . ان هذه القوات تزداد عددا وقوة في معارضتها للنظام الصارم لدولة جنوب  
افريقيا .

ان وفد سورينام يرى أن الحظر على الاسلحة بالنسبة لجنوب افريقيا ما يزال غير كاف . ان  
مجلس الامن يجب أن يفرض عقوبات اقتصادية . اننا ندرك وجود اتجاهين في هذا الصدد . ان  
المعارضين لمثل هذه العقوبات ، والعديد منهم بيد وأنهم جادون ، يرون أن مثل هذه العقوبات  
ستؤثر بشدة على السكان السود . وفي رأينا أنهم يحاولون التفاوض عن حقيقة أساسية وهي أن  
الاستثمارات الاجنبية المستمرة ، والتجارة ، تعزز الوضع الاقتصادي والعسكري لجنوب افريقيا وبالتالي  
تقوى من سياسة العنف التي تتبعها .

وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الى أن الموقف المرن ، في الظاهر ، لسلطات جنوب افريقيا  
فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، لا يشكل يقظة ضمير مفاجئة . ان الطبقات الاخيرة للعديد من الصحف  
والمجلات التي تحلل كيفية تغلب جنوب افريقيا على هذه العقوبات ، تتحدث عن نفسها .

ان سورينام قد صوتت في صالح قرار اعتمد في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٨ في فيينا بواسطة لجنة  
الامم المتحدة المعنية بالمؤسسات عبر الوطنية يطالب هذه المؤسسات بوقف التعاون مع نظم الاقلية  
العنصرية في جنوب افريقيا وذلك وفقا للقرار الذي اعتمده مؤخرا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في  
٤ آب/أغسطس ١٩٧٨ .

- ان السنة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى قد بدأت رسميا في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٨ .  
ويأمل وفد بلاوى بكل اخلاص أن تشهد خلال هذه السنة تقدما حقيقيا في الكفاح من أجل تحرير السكان السود في جنوب افريقيا .
- وان نحتفل بالعام الدولي لمناهضة الفصل العنصرى ، بيد و من الملائم أن نعلن أن حكومة بلاوى قد قررت أن توقع في المستقبل القريب الاتفاقية الخاصة بقمع وعقوبة ، جريمة الفصل العنصرى التي أقرتها الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الاول/نوفمبر ١٩٧٣ .
- وفيما يتعلق بناميبيا فان وفد بلاوى يؤيد تماما اعلان وبرنامج العمل الذى اعتمد في ٣ أيار مايو ١٩٧٨ ، في الدورة الاستثنائية التاسعة للجمعية العامة بشأن مشكلة ناميبيا . وكذلك قرارات مجلس الامن بشأن ناميبيا في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ . ان اعتماد هذه القرارات ولا سيما القرار الخاص بمبادئ التسوية التفاوضية لدليل على حكمة زعامة منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ( سوابو ) وكذلك تلك الجهود الدؤوبة للدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الامن ، وأخيرا وليس آخرا تلك الحنكة السياسية التي تتسم بها دول المواجهة .
- انا نشعر بقلق عميق بشأن مسألة خليج والفس ، حيث أننا نعتبر أن هذه المنطقة جزء لا يتجزأ من ناميبيا . ان هذه المنطقة ، وهي الميناء الوحيد العميق لناميبيا . ضرورة لحياة هذه الامة الجديدة . ان ناميبيا اذا ما حرمت من هذا المنفذ على البحر سوف تقع تحت رحمة جنوب افريقيا .
- وخلال العملية الانتقالية للامم المتحدة ، التي تتحمل فيها المسؤولية الاولى والهامة ، سنواجه بعد يد من المشكلات الشائكة وذلك اذا أخذنا في الاعتبار أن جنوب افريقيا لن تفي بالوعود العديدة التي أخذتها على نفسها . وهذا أمر متوقع .
- ان النتائج الناجحة لهذه العملية والتي بدأت في اقرار الخطة الغربية لتسوية الموقف في ناميبيا ، والتي اتخذها مجلس الامن ، تعتمد أساسا على الارادة السياسية لشعب ناميبيا وما اذا كانت سوف تسود عن طريق انتخابات حرة مستقلة . انه يحدونا الامل المخلص أن الوضع سيكون على هذا النحو .

ان التوصل الى نتيجة ناجحة لمشكلة ناميبيا سوف تؤثر ايضا على حل مشكلة زمبابوى ، وهسي منطقة نواجه فيها موقفا خطيرا . اننا نوافق تماما على ما ذكره رئيس اللجنة المعنية بتصفية الاستعمار السفير سالم من ان ما يطلق عليه " التسوية الداخلية " ليست تسوية على الاطلاق بل على النقيض من ذلك ، أدت الى تصعيد للنزاع . وينبغي ان نأخذ في الحسبان ان التسوية بينما تبعد و كما لو كانت نقلا للسلطة للاغلبية السودا ، الا انها تحتفظ بوسائل السيطرة في ايدى الاقلية البيضاء . ان الحرب في روديسيا الجنوبية منذ اندلاعها قد تزايدت عنفا وكثافة .

ان الامل في عقد مؤتمر يجمع جميع الاطراف المعنية بصفة مباشرة بيد و الان قاتما . ان عقد مثل هذا المؤتمر لذي يقوم على أساس المقترحات الانجلو امريكية والتي قدمت في اول ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ هو البديل الوحيد ، لتصعيد الحرب وتحولها الى حرب مشتعلة وممتدة . وفي الوقت الراهن فان وفد بلادى يرى ان المجتمع الدولي ينبغي ان يواصل ممارسة ضغطه من أجل ايجاد حل للنزاع . وغني عن القول ان وفد بلادى سوف يقاوم اى جهد يهدف الى رفع العقوبات القائمة ضد الاقليم .

ان الموقف في الشرق الاوسط ، موقف معقد . ان وفد سورينام يرى ان اية تسوية سلمية ينبغي ان تقوم على أساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) اللذين يحتويان على مبادئ تقضي بأن جميع الدول في المنطقة بما في ذلك اسرائيل لها الحق في العيش في حدود آمنة ومعترف بها ، وان الشعب الفلسطيني من حقه ان يختار مساره بما في ذلك حقه في اقامة وطن خاص به . وان الاستيلاء على الاراضي بالقوة أمر ضد قواعد القانوني الدولي .

ان وفد بلادى يحدوه امل خالص في ان الاحداث الدبلوماسية الاخيرة التي أدت الى قبول رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس وزراء اسرائيل ، لبعض الصيغ سوف يؤدى في نهاية المطاف للتوصل الى حل شامل وسلمي لنزاع الشرق الاوسط وفي ضوء الموقف الراهن ، فاننا نقدر ما تقوم به الجمعية العامة ، وندعوها الى ان تتصرف على نحو يضمن بشىء من التفاهم عدم تأجيج المشاعر مرة أخرى في المنطقة .

نود ان نؤكد موقفنا المعروف فيما يتعلق بالنزاع الكورى ، والذي يتمثل في اننا سوف نأزر كافة الجهود التي تهدف الى استئناف المفاوضات المباشرة بين شمال وجنوب كوريا ، والتي سوف تفضي

الى اعادة التوحيد السلمي لشبه الجزيرة . ان الجهود من أجل التوصل الى تسوية سلمية لــــن تتقدم نتيجة لنقاش عقيم في الجمعية العامة .

ان حكومة بلادي سوف تساهم وتشارك في المؤتمرات القادمة بشأن قانون البحار ، والذي يتناول مصالح كافة الامم على اساس عادل . ان وفد بلادي يشعر بقلق عميق لتلك الاتجاهات الفردية بشأن اعماق البحار ، والتي سوف تؤدي الى اجراءات عقيمة اذا ما اخذنا في الاعتبار التقدم الذي احرز في مؤتمرات قانون البحار السابقة . في ضوء هذه الاجراءات غير المرغوب فيها في قــــاع البحار ، فان حكومة بلادي تعرب عن أملها في ان الآراء المتعارضة التي اعرب عنها خلال الدورات السبع السابقة سوف يتم التوفيق فيما بينها في الدورة القادمة للمؤتمر الثالث للامم المتحدة لقانون البحار التي ستعقد في جنيف .

هناك عدد من القضايا ، تتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ترتعن بالمفاوضات في اطار الانكساد . ومن بين هذه القضايا اقامة صندوق مشترك ، ومدونة للسلوك بشأن نقل التكنولوجيا والديون ومشاكل الديون للبلدان النامية .

وان نأخذ في الاعتبار مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وانه يقبل تبادل الفوائد من التجارة ومن الاستثمار الاجنبي وانه يقترح ادخال اصلاحات هيكلية من اجل اعادة وضع تقسيم اكثر عدلا للمكاسب في العالم النامي . وما يؤسف له ان هذه المفاوضات لم تؤد حتى الان الى نتائج ناجحة . اننا نرى ان هذه المفاوضات بين البلدان النامية وبين البلدان المتقدمة ينبغي الا تصبح مجرد مساومة عالمية ، نرى فيها الدول الصناعية تقدم التزاماتها فقط مقابل تنازلات تحصل عليها من البلدان النامية . من رأينا ان المصالح المتبادلة ينبغي ان تكون الاساس الصحيح الوحيد للتعاون مستقبلا .

اننا نرحب باقامة اللجنة الجامعة المخولة بمراقبة وتسجيل تنفيذ الاتفاقات التي نتوصل اليها في منظماتنا بشأن انشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وتيسير المفاوضات فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية العالمية في اطار الامم المتحدة . اننا نرى ان اللجنة ينبغي ان تعمل على نحو يسمح لها بان تكون جهودها ذات اثر ايجابي من أجل ايجاد اشكال مقبولة للتعاون الدولي من اجل التنمية وان اللجنة ينبغي الا تدور أو تكرر ما تقوم به المنظمات الاخرى من أعمال .

ان المؤتمر الخاص باقامة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ( يونيدو ) ، كوكالة متخصصة ، والذي عقد في الجزء الاول من هذا العام قد اخفق في التوصل الى اتفاق بشأن مشروع دستور يقدم لبحثه . اننا نأسف للافتقار الى الارادة السياسية من جانب بعض الدول التي اشتركت في المؤتمر مما أدى الى عدم التوصل الى اتفاق . ونأمل ان يبحث هذا الموضوع من خلال هذه الجمعية على نحو يمكن من التوصل الى حل مقبول . وفي رأينا ان اليونيدو ليست جهازا مستقلا ، وانها يمكن ان تتناول بطريقة أفضل النواحي الشاملة للتنمية الصناعية .

وكما هو معلوم ، فلقد أيدنا خطة العمل الخاصة ببيونس ايرس والتي أقرت في مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، الذي عقد اخيرا في الأرجنتين . ان حكومة بلادي سوف تساهم مساهمة كاملة في الأنشطة التي سوف تتخذ على الصعيد القومي والاقليمي والاقليمي والدولي والعالمي .

ان الدراسة الاقتصادية العالمية التي قامت بها الامانة العامة عن اقتصاديات السوق في العالم المتقدم في ١٩٧٨ ، توضح حدوث تقدم اقتصادي بطيء . كذلك فان التقرير الاخير الذي قدمه البنك الدولي عن التنمية في العالم يتسم ايضا بقدر من التشاؤم . ان الصعوبات الاقتصادية للدول الصناعية وجهو القلق السائد بالنسبة الى نمو التجارة الدولية وكذلك التحركات المقبلة لرأس المال ، توحى بأنه سوف يكون من الصعوبة بمكان بالنسبة الى البلدان النامية ، ان تقوم بتوسيع اقتصادياتها في العقد القادم اكثر مما كان عليه الحال منذ ٢٥ عاما . وحتى للابقاء على المعدلات الراهنة للتقدم ، فان البلدان النامية سوف تحتاج الى تدفق اكبر لرأس المال الاجنبي ، ومن هنا فهي تعارض بقوة الجهود المتزايدة من قبل الدول الصناعية من أجل اقامة حواجز للحماية . وفي سياق التنوع الكبير في الظروف وتعدد العوامل ، فان التوقعات بالنسبة الى العالم المتقدم تبدو غير واضحة . ومن ثم فان الآثار الاقتصادية في العالم قد أدت الى نتائج متباينة بالنسبة الى الدول المختلفة . ومن هنا فقد أدت الى تباينات متزايدة في الاداء في الدول المختلفة . وقد أدى كل ذلك الى تحد جديد سوف تواجهه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل مواجهة مصالحتها المشتركة في الاعوام القادمة .

لقد اتسمت عملية التنمية الاقتصادية في اقليمنا بعدم توازن وأوجه قصور ، ولكن على الرغم من بعض الصعوبات الاقتصادية العالمية فقد أحرز بعض التقدم في النمو الانتاجي ، وتزايد دخل الفرد ، وانخفاض العجز في ميزان المدفوعات . الا أن الدول الأكثر تقدماً نسبياً ، بين البلدان النامية ، لاتزال تعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية مثل عدم المساواة في الدخل ، والفقر ، وكذلك المعدلات العالية للتضخم . لذلك ، آمل في أن تستمر مؤسسات الامم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة في الاهتمام بهذه الحقائق .

وفيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية لبلدي ، فسوف أقتبس من بيان أدليت به في

برلماننا في ١٥ اذار/مارس ١٩٧٨ مايلي :

” ان الهدف الأول لحكومة سورينام هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي الوطني . ان سياسة التنمية التي تتمشى مع هذا الهدف ، سوف تعمل على تحقيق الرخاء كأساس لسياسة عادلة تتصل بالرخاء الاجتماعي . وترى حكومتي ان العملية التي بدأت من أجل تحقيق الاهداف الوطنية ، ألا وهي زيادة القوة الاقتصادية للأمة ، وزيادة توفر العمالة ، والنهوض بظروف المعيشة لجميع السكان ، والتوزيع الاقليمي لأنشطة التنمية ينبغي أن تضاعف عن طريق تعبئة الشعب بأسره ، ومن خلال مشاركته ” .

ان التطورات في العالم ، في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تجعل من المحتم علينا ان نضع وأن نعرب عن رأينا كما عرضناه على الجمعية . ولا تدعي حكومة جمهورية سورينام أنها تتصرف كمصلح للعالم ، ولكننا نرى ان الدول النامية ينبغي أن تلعب دوراً أكثر أهمية في تحديد السياسات الدولية اذا كانت تنشدها اسهاماً فعالاً نحو احرار تقدم سياسي واجتماعي واقتصادي . وان نعرب عن وجهات نظرنا ، بين أمور أخرى ، فيما يتعلق بحقوق الانسان والحريات ، ونزع السلاح واقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والموقف في الشرق الاوسط والنزاع الكوري ، ومشاكل زمبابوي وناميبيا ، وسياسة الفصل العنصري لجنوب افريقيا ، فاننا نفعل ذلك ونحن على وعي تمام بأننا لا يمكن ولا نستطيع أن نعيش في عزلة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : بالنيابة عن الجمعية العامة اشكر سعادة السيد

هينريك أ. ل. ارون رئيس وزراء جمهورية سورينام ووزير خارجيتها على الخطاب القيم الذي تفضل به توا .

اقتيد سعادة السيد هينيك أ.ل. ارون ، رئيس وزراء جمهورية سورينام من المنصة .

مواصلة نظر الهند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد حميد (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : من دواعي سروري ، سيدي الرئيس ، أن أنضم الى الممثلين الذين سبقوني في تهنئتك لانتخابكم كرئيس للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ان خبرتكم الطويلة في الشؤون الدولية ، والمكانة التي تحظون بها في المجتمع الدولي ، سوف تساعدكم بلا شك في قيادة أعمال هذه الجمعية بنجاح . اننا نعرب عن سعادتنا الحميقة لانتخابكم .

أود أن أوجه التحية الى صديقي السيد لزار مويوسف رئيسنا السابق . ولعل الممثلين يذكرون ان فخامته قد لعب ، خلال العام الماضي ، دورا رئيسيا وساهم بطريقة فعالة للغاية في النتائج الناجحة التي حققتها الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، والدورات الاستثنائية التي عقدت خلال هذا العام .

أود كذلك أن اضم صوتي الى المتحدثين السابقين الذين أعربوا عن تقديرهم الكبير لما يقدمه السيد كورت فالدهايم أميننا العام ، من مساهمات . ان تصميمه المتواصل في أن يجعل من الامم المتحدة أداة فعالة لقرار سلام وأمن دائمين في العالم قد جعله يحظى بتعاون جميع الدول الاعضاء وتأييدها .

لقد فجعنا أخيرا بوفاة ثلاثة من السياسيين المرموقين في العالم ، نعرف جميعا اسهاماتهم من أجل السلام والوثام الدوليين . انني أتحدث عن اليا با بول السادس الذي بذل جهودا نعرفها جميعا لكي يسود السلام الجنس البشري بأسره . وبينما نعرب عن أسفنا العميق لوفاة ، فاني واثق من أن كلماته ورسالته سوف نذكرها جميعا . وفي الاسبوع الماضي فجعنا أيضا بوفاة اليا با جون بول الأول ، الذي عرفنا فيه أنه قد كرس الفترة من حياته التي شغل فيها منصبه من أجل الأمن والسلام . وكذلك ، فان رئيس كينيا ، صاحب الفخامة السيد جومو كينيا تا ، كان رمزا للسياسي الوطني الذي كرس حياته لتأمين الحرية لشعبه في مرحلة حرجة من كفاح افريقيا ضد الاستعمار . لقد ظهر كقائد عالمي كبير كرس حياته للكفاح من أجل السلام الدولي والحرية في العالم .

انه لمن دواعي سعادتي أن أرحب باسم سرى لانكا بجزر سليمان بوصفها العضو المائة والخمسين في هذه المنظمة . ان قبول جزر سليمان انما يعكس الطابع العالمي للعضوية في الأمم المتحدة .

ان من دواعي الشرف لي أن أتحدث الى هذه الجمعية كأول وزير خارجية لجمهورية سرى لانكا الديمقراطية الاشتراكية . كما يسعدني أن أنقل الى هذه الجمعية تمنيات وتحيات صاحب الفخامة الرئيس ج . ر . جايفاردين .

وفي دستورنا الذي وافقنا عليه في ٧ أيلول / سبتمبر من هذا العام ، فقد التزمنا ببناء مجتمع عادل ومنصف وديمقراطي واشتراكي . ان الدستور ينص على سيادة القانون ويضمن تحقيق الحقوق الأساسية للمواطن ويحرم التمييز سواء كان على أساس الطبقة أو اللون أو العقيدة . ان الدستور الجديد ، هو اعلان وطني بالالتزام والتفاني ليس فقط بالنسبة الى المثل الوطنية بايجاد مجتمع عادل ومنصف ، بل وأيضا بالنسبة الى مثل الأمم المتحدة وميثاقها بما يفرضه من واجبات .

ان جدول الأعمال الذي ستبحثه الجمعية العامة في هذه الدورة يتضمن المسائل التي تشير قلق الأسرة الدولية . ان الجنس البشري ، لسنوات عديدة ، قد وضع ترتيبات في مراحل مختلفة من أجل اقرار السلام وتدعيمه . وقد أدت هذه الجهود الى تحسين المناخ السائد في العلاقات الدولية . ومع ذلك ، فانه في الشهور الأخيرة ، شهدنا للأسف تدهورا في ذلك المناخ . ان فترة الانفراج التي شهدت تخفيف حدة بعض التوترات ، يبدو أنها مهددة الآن . ولذلك ، فان السؤال

الذى يمكن أن نطرحه بحق هو : هل نحن بصدد العودة الى عصر آخر من عصور الحرب الباردة ؟ اننا نتردد في أن نجيب على هذا السؤال بالاجاب . اننا نأمل أن يكون هذا التوقف - فسي الاتجاه نحو تخفيف التوتر الذى شهدناه - توفقا مؤقتا فقط . ان الانفراج في رأينا ، يعنى قبول التعايش السلمي ليس فقط في مناطق محددة من العالم ولفترات محددة من جانب عدد معين من الدول ، ولكنه ينبغى أن يشمل العالم الذى نعيش فيه بأسره . اننا نعتقد أنه لا ينبغى التنازل عن الانفراج ، كما أنه لا يمكن أن يكون مقصورا على مناطق بعينها أو مجموعات بعينها .

واذا ما نظرنا الى الأحداث التي وقعت في العام الماضي ، فاني أرى أن هناك مؤتمرات دولية أربعة تتسم بأهمية سياسية حيوية لأولئك الذين ينتمون الى العالم الثالث . فقد كانت هناك الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح في أيار/مايو من هذا العام ، ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الذى عقد في تموز/يوليه في الخرطوم ، والمؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز الذى عقد في بلغراد ، وأخيرا المؤتمر العالمى لمكافحة العنصرية والتمييز المنصرى الذى عقد في جنيف .

ان هذه المؤتمرات الأربعة ، تمثل في نظرى رمزا للجهود الحقيقية التي تبذلها بلدان العالم الثالث من أجل وضع هيكل جديد للنظام السياسى في العالم . ولا شك أن الأمر سوف يتطلب عقد مؤتمرات عديدة - أكثر من ذلك - لكي نشهد تغييرا في المجتمع الدولي ، بيد أننا قد قطعنا شوطا بعيدا منذ أن كان صوت دول العالم الثالث غير مسموع وغير مبال به .

وعاما بعد عام ، فقد ناقشنا في هذه الجمعية الأمور التي تهدد السلم والناجمة عن سباق التسلح ، وتصعيد التسليح كما وكيفا . وقد اجتمعنا في أيار/مايو الماضي في دورة استثنائية لهذه الجمعية العامة لمناقشة مسألة نزع السلاح ، وهي أهم مشكلة تتعلق بمستقبل البشرية بأسرها . وقد كانت ردود الفعل لنتائج هذه الدورة الاستثنائية مختلفة وعديدة . ان سرى لانكا بالاضافة الى بلدان أخرى من بلدان عدم الانحياز ، كانت قد طالبت بعقد هذه الدورة الاستثنائية ، وكان لها شرف تقديم مشروع القرار الذى يطالب بعقد تلك الدورة باسم بلدان عدم الانحياز . لقد كانت نتائج تلك الدورة الاستثنائية مرضية لنا بصفة جزئية فقط . ومع ذلك ، فاننا نشعر بأنها قد فتحت الطريق الى دراسة المشكلة بجدية واتخاذ تدابير عملية يمكن أن تساعد على تحقيق الهدف النهائى من نزع سلاح عام وكامل تحت رقابة دولية فعالة .

ان الدورة الاستثنائية قد سمحت أيضا باصلاح جهاز التمجيل بعملية نزع السلاح . اننا نرحب باحياء لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح واعادة تشكيل اللجنة المعنية بنزع السلاح ، ومن بين أعضائها الجدد ، سرى لانكا . اننا سوف نسهم في هذين الجهازين بكل قدراتنا للمساعدة على التقدم بقضية نزع السلاح .

ان قلق سرى لانكا ازاء مشكلة سياق التسليح ، والتهديد الذى تمثله هذه المشكلة بالنسبة الى الجنس البشرى قد أعرب عنهما رئيسها صاحب الفخامة ج . ر . جايفاردين . ففي نداء خاص وجهه الى جميع رؤساء الدول أو الحكومات ، طلب تأييدهم لانشاء هيئة دولية لنزع السلاح فسي اطار منظومة الأمم المتحدة . واننا لنأمل في أن يحظى هذا الاقتراح والاقتراحات العديدة الأخرى التي ظهرت في الدورة الاستثنائية ، بعناية جديدة من جانب اولئك الذين كلفوا بمهمة دراسة هذه المشكلة . اننا نشعر بأن الضمير العالمي قد بدأ يتحرك الى درجة أنه أصبح يتطلب اتخاذ خطوات عملية وعاجلة من أجل التغلب على التهديد الذى تمثله الأسلحة ضد البشرية .

ومنذ شهرين اجتمعت أكبر مجموعة اقليمية سواء في الامم المتحدة أو في حركة نزع السلاح في الخرطوم . اننا نحبي نجاح اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية ، ونحبي النتائج التي توصل اليها باعتبارها رفضا حادا لبدء أية اضطرابات جديدة في افريقيا . ان الموقف الافريقي بالنسبة لمسائل الاستعمار والفصل العنصرى والعنصرية قد ظهر كوقف موحد لا يزعزعه شيء . ان القيادة التي وفرها هذا الاجتماع لشعوب افريقيا انما تمثل تصميمنا راسخا على استبعاد أى تدخل خارجي عن القارة الافريقية . اننا نرحب بحل المشكلات الافريقية بواسطة الافريقيين أنفسهم كما ظهر ذلك في المقترحات التي قدمت لحل مسألة الصحراء الغربية ولعودة العلاقات بين أنغولا وزائير الى حالتها الطبيعية . اننا نؤيد موقف منظمة الوحدة الافريقية من زبابوى وناميبيا ونتطلع الى اليوم الذى ستحظى فيه الجبهة الوطنية في زبابوى والمنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ( سوابو ) في ناميبيا بحقهما في ادارة أمور بلديهما . اننا نرحب بقبول سوابو كعضو كامل في حركة عدم الانحياز .

وفي تموز/يوليه من هذا العام أجمع ٨٧ بلدا من بلدان عدم الانحياز هي جميعا أعضاء في الامم المتحدة في بلخراد على مستوى وزراء الخارجية ؛ وقد سبق هذا المؤتمر قدر كبير من الدعاية المعادية . وركزت هذه الدعاية على الخلافات الثنائية بين الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز ، وذلك في محاولة لخلق انطباع وجود التفكك والانقسام . وكرئيس لحركة عدم الانحياز فان سرى لانكا نظرت الى هذه التقييمات بقلق كبير ، وقد رأينا أن هذه المحاولات الهادفة الى تحدى وحدة وتقدم الحركة تعني ان الحركة قد أصبحت عاملا هائلا على المسرح الدولي .

ان ما حققته ٨٧ دولة في بلخراد يمثل تأكيدا جديدا للمبادئ الاساسية لعدم الانحياز كما يمثل اتحاد بلدان عدم الانحياز في التزامها بتلك المبادئ . ان حركة عدم الانحياز لم تشتتها المنازعات الثنائية التي ظهرت ، للأسف ، بين بعض أعضائها . لذلك فان اعلان بلخراد يمثل وثيقة شجاعة ومؤثرة . اننا ننفق متحدين وبنادى بايجاد نظام جديد في العلاقات الدولية يقوم على الاستقلال الحقيقي وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعلى المساواة والعدالة في العلاقات بين الدول .

ان سرى لانكا تشعر بالفخر ان انه في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ عدم الانحياز أنيطت مسؤولية الرئاسة بها . اننا نكرس جهودنا تماما لحركة عدم الانحياز . لقد أشرت قبل ذلك السرى

مبادرة عدم الانحياز الى عقد دورة استثنائية لنزع السلاح . ان هذه المبادرة تعتبر أحد المنجزات  
العديدة التي سجلتها في التاريخ مجموعة عدم الانحياز ، وسوف نتطلع الى تحقيق مزيد من  
المنجزات . ان أهدافنا تتفق تماما مع أهداف الامم المتحدة ، بل ان جهود دول عدم الانحياز  
انما تدعم دور الامم المتحدة . اننا نسمى الى اخفاء طابع ديمقراطي على عطية اتخاذ القرارات في  
الشؤون الدولية . ان حركة عدم الانحياز انما تنادي بايجاد نظام تسود فيه العدالة والمساواة  
الكاملة في جميع المجالات . اننا نعتقد ان العصر الذي كان فيه النظام الدولي يقوم على الظلم قد  
وئى . وكون وجود دول عديدة أعضاء في حركة عدم الانحياز ورغبة الدول الحديثة في الانضمام اليها  
انما هما شهادة واضحة على صحة مبادئنا . ومن الامور الجديرة بالذكر انه لم يعرب أى عضو من  
أعضاء حركة عدم الانحياز عن رغبته في ترك الحركة .

ان حركة عدم الانحياز لم ترغب أبدا في أن تكون كتلة جديدة ، بل اننا استبعدنا مفهوم  
الكتل تماما . ان ثلثي بلدان وشعوب العالم ينتمون الى حركة عدم الانحياز . ونحن نستعد  
للاشتراك في مؤتمر القمة السادس الذي سيعقد في هافانا في عام ١٩٧٩ وكلنا ثقة بالمستقبل . ان  
هذه المبادئ والاهداف تمثل اطارا لنظام سياسي واقتصادي دولي جديد تحاول حركة عدم  
الانحياز تحقيقه . ان مبادئ عدم الانحياز هي تقرير المصير والاستقلال الحقيقي والمساواة الحقيقية  
والتححرر من جميع أشكال السيطرة والاضغوط والسلام الدولي والعدالة والتعاون الذي يفيد الجميع .  
هذه المبادئ سوف تضمن ايجاد الظروف اللازمة لجميع الدول لكي تعيش في ظل الكرامة والرفاهية .  
ان هذه المبادئ ليست ذات قيمة أكاديمية بحتة ، ذلك ان تطبيقها كان واضحا تمام  
الوضوح في اعلان بلخراد سواء أكان ذلك بالنسبة لموقف افريقيا أو في الشرق الاوسط أو في المحيط  
الهندي . هذه هي مواقف عدم الانحياز التي تؤيدها حكومة سرى لانكا تماما .

وفيما يتعلق بالشرق الاوسط نشعر بخيبة أمل لأن جميع الجهود التي بذلنا حتى الآن قد  
فشلت في ضمان استرداد جميع الاراضي المحتلة واسترجاع الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .  
واننا ندرك التطورات الاخيرة التي طرأت على قضية الشرق الاوسط منذ الاجتماع الوزاري في  
بلخراد لوزراء عدم الانحياز . ان هذه التطورات يدرسها أعضاء حركة عدم الانحياز دراسة عميقة .  
ومع ذلك فاننا نريد ان نذكر ، مرة أخرى ، كما فعلنا ذلك في العديد من المحافل ، وكما قلنا

ذلك هنا بكل وضوح اننا نريد ان يتم حل قضية الشرق الاوسط طبقا للقرارات الملائمة للأمم المتحدة ولقرارات عدم الانحياز .

وفيما يتعلق بالبيان الذي يدعو الى اقرار منطقة سلام في المحيط الهندي فان سرى لانكا تعرب عن ارتياحها بتوصية اللجنة الخاصة بعقد اجتماع تحضره الدول الساحلية والداخلية فـي نيويورك من ٢ الى ١٣ تموز/يوليه من العام القادم . واننا نرى ان الخطوة القادمة ستكون توجيهه الدعوة الى عقد المؤتمر .

ان اهتمام العالم موجه الآن نحو القارة الافريقية الكبرى . ان كفاح الشعوب الافريقية ضد الاستعمار وضد سيطرة الاقليات العنصرية في مرحلته النهائية قد استجمع قواه ، اذا ما انفكت الشعوب تحقق الانتصار تلو الانتصار . واننا نتطلع الى القضاء الشامل على الاستعمار والميـسز العنصرى في ناميبيا وزمبابوى . واننا نأمل ، بكل اخلاص ، ان نرى نهاية ممارسة الفصل العنصرى اللانسانى ونتطلع الى اليوم الذى يصبح فيه نظام الاغلبية حقيقة في افريقيا الجنوبية . ان المسار الحقيقى للتاريخ لا يمكن تحويله . ان القضية العادلة للشعب الافريقى لا بد وأن تنتصر . ومما يدعو الى الدهشة ان يكون بيننا حتى الآن أناس "لهم عيون ولا يبصرون وآذان ولا يسمعون" .

ومن سخرية القدر أن نظم الأقلية العنصرية هذه ترفض أن تنظر الى نهايتها المحتومة . وبدلاً من ذلك فإنها تحاول أن تبقي على وجودها . فما الذى يأملون في كسبه بعملهم هذا ؟ والى أى مدى يمكن أن تتشبه بهذا ؟ . ان بقاءها مؤقت . ونحن نحیی القوى الوطنية الشجاعة في هذه البلدان لكفاحها البطولي . انها لم تعد بعيدة عن تحقيق أهدافها .

وأكون مغللاً بواجبي اذا لم أشر الى الموقف في قبرص . اننا نطالب بالتطبيق الفعال لقرارات الأمم المتحدة التي تتنادى باحترام سيادة واستقلال جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

اننا متزعجون تماما بسبب التطورات الأخيرة في لبنان الذي هو عضو في حركة عدم الانحياز . ولذا ، فاني أريد أن أوجه نداءً انسانياً : اننى أطالب بوقف فوري لاطلاق النار ، وأحث على ألا يقوم أى طرف معني بمهاجمة الأهداف المدنية ، وأن يسمح بتقديم الطعام الى المرضى والجرحى وللسكان المدنيين .

وهناك كلمة خاصة عن حقوق الانسان ، وردت في مكان بارز في اعلان بلغراد نى الصلة . ان سرى لانكا تتقف بعزم الى جانب مبادئ ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان مشاركتنا في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ، الذى انعقد في جنيف خلال شهر آب/أفسطس الماضي ، كانت مبنية على المبدأ القائل بأن السلم وحقوق الانسان متكاملان ولا يمكن فصلهما عن بعضهما . اننا نؤيد الموقف المتكامل والشامل من قضية حقوق الانسان التي يجب أن ينظر اليها في المضمون الوطني والاجتماعي والاقتصادى .

ان التقدم الطفيف الذى حدث في المفاوضات الخاصة بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد قد برز في اعلان بلغراد الذى أصدره وزراء خارجية دول عدم الانحياز . والمحفل الوحيد الذى حاول التفاوض حول حل اجمالي لهذه القضايا المبدئية ، هو مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى الذى انتهى بفشل ذريع .

وفي نفس الوقت ، ونظراً لعدم وجود عمل هادف بشأن أنواع القضايا المتداخلة التي نوقشت في مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى ، فقد بقي الاقتصاد العالمى منكشاً . ان الباطلين عن العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يزيد عددهم عن ١٧ مليوناً . ان العمل

الدفاعي المنعكس لكل دولة متقدمة لرفع مستوى اجراءات الحماية انما يؤدي الى منع الدول النامية من الوصول الى الأسواق . ان التأثير الاجمالي لمثل هذا العمل ينتج عنه زيادة الانكماش سوءاً . وبلاضافة الى ذلك ، فانه اذا تم تحديد القروض العالمية فان العالم بأسره سوف يواجه بمستويات كبيرة من البطالة .

ومع ذلك ، فانه ليس من الصعب أن نرى مجالات اهتمام متبادل ومشارك بين الدول النامية والدول المتقدمة . فقد أصبح من المقبول ، على سبيل المثال ، منذ زمن غير بعيد الآن ، أنه في غياب أجهزة لاعادة استخدام فائض ميزان المدفوعات ، استخداما مضمونا من قبل الدوائر الاقتصادية العالمية ، فان هذا النمو يجب أن يكون أقل مما يمكن الوصول اليه . ان درجة الطمأنينة النسبية التي واجه بها النظام المصرفي الدولي هذه المشكلة خلال السنوات الأخيرة قد جذبت الانتباه الى المحاولات الداعمة لتحويل السيولة في المدى القصير الى الاستثمار في المدى البعيد .

وفي مجال البحث عن الطرق والوسائل التي من شأنها أن تدعم وأن تنوع وأن تبعث الاستقرار في تيارات الاستثمارات على المدى البعيد ، والتي أشرت اليها أمام هذه الجمعية في العام الماضي ، كنت قد اقترحت امكانيات العمل في مجالين : الأول ، تقديم تسهيلات أفضل فيما يتعلق بأعمال التنقيب ، بما في ذلك أعمال التنقيب عن البترول . ثانيا ، تنويع وسائل الاستثمار ، التي سوف تصبح ممكنة وذلك من خلال احياء فكرة أجهزة تأمين الاستثمار المتبادل أو أجهزة اعادة التأمين وغير ذلك من أشكال التسهيلات المضمونة . ان الأثر الاجمالي الذي نتوقعه من ذلك هو استخدام أفضل للطاقات الاجمالية الفائضة . وكما حدث ، بعد اتخاذ القرار الملائم الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قدم اقتراح الى مجموعة الأربعة والعشرين في اجتماعها في شهر نيسان / أبريل هذا العام في المكسيك ، " باعادة التسهيلات الطويلة المدى لتمويل مشتريات البضائع الرأسمالية من قبل الدول النامية " . وقد طرح هذا الاقتراح أيضا على مجموعة الخبراء في الأمم المتحدة ولجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي لاعادة التعمير والتنمية . ومن المؤسف ، ان مجموعة الأمم المتحدة لم تبتد عناية كافية باقتراح مجموعة الأربعة والعشرين .

ان تعديل هذا الاقتراح ممكن ومرفوب فيه فيما يتعلق بكمية وشروط التمويل . ومع ذلك ، ما زالت المسألة : هل من المرفوب فيه أن يتم تحقيق التأثير التوسعي لهذا الاقتراح على الاقتصاد

الدولي بربطه بالمشروعات المالية بصورة صارمة . اننا نرحب بقرار اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي في الاسبوع الماضي ، الذي يقضي بمنح ٤ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة كل عام خـــــــلال السنوات الثلاث القادمة من ١٩٧٩ الى ١٩٨١ .

ونفــــس الهدف العريض ، وأعني بذلك تنمية مصلحة متبادلة داخل المجتمع الدولي ، كان موضع ملاحظات في العام الماضي بشأن مسألة التنقيب عن الموارد الطبيعية . وقد أبرز تقرير فريق الخبراء مثلاً أن مطالب التمويل بالنسبة للأبحاث البترولية ، من الآن وحتى عام ١٩٩٩ قد تصل إلى مبالغ تتراوح بين ١٢ و ٢٥ بليون دولار أمريكي في الدول النامية المستوردة للبترول . ويمكن خدمة عدد كبير من المصالح المتبادلة بفضل جهاز مناسب للتمويل متعدد الاطراف يحتاج - وفق رأى فريق الخبراء - إلى ٥٠٠ مليون دولار أمريكي على الأقل ، على أن يعمل في مجالات التنقيب ، وعمليات الحفر الاستكشافية ، التي قامت بها حتى الآن الشركات متعددة الجنسية . وذلك من شأنه أن يتيح فتح سوق أوسع للتصدير للدول النامية المستوردة للبترول .

ان تقليل أخطار التنقيب الناجمة من مثل هذا الصندوق المتعدد الأطراف يسمح بالتوصل الى مفاوضات بشأن شروط أفضل بين البلدان والمستثمرين في مرحلة التنمية . ان اقتراحات الجماعات لتحسين التسهيلات ولتغطية صندوق الموارد الطبيعية للأمم المتحدة ، تقع ضمن نشاطات برنامج الأمم المتحدة للتنمية . وانني أحث الجمعية العامة على مساندة هذه الاقتراحات .

ولن تحل بعد قضية الصندوق المشترك المستعصية باستثناء الالتزام بالمبادئ . واننا نولي اهتماما بالغاً بأن يعقد بنجاح الاجتماع المقرر عقده في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر . ان ما يشجعنا هو المبدأ الايجابي الذي تم الاطلاق به من قبل العديد من الدول المتقدمة ، وخاصة أثناء الاجتماع الأخير للجنة التنمية في واشنطن ، وهذا فيما يتعلق بالصندوق المشترك . وبالطبع ، فاننا نأمل أن يتم اقرار هذا الصندوق على أساس مقبول من الجميع ، دون أن نعرض الدول النامية لأن تفعل ذلك بواسطة تحريك موارد ها .

دون أن نعرض ، بطريقة ما ، الصندوق المشترك للخطر ، فقد اقترحت سرى لانكا على البلدان غير المنحازة انشاء أجهزة اعلام تتولى التنسيق فيما يتعلق بالمواد الأولية الأساسية على الأقل ، والتي تحتل المكانة الأولى في التجارة الدولية . ان هذا الاقتراح سوف تجرى دراسته من قبل مجموعة خاصة تابعة لبلدان عدم الانحياز ، ونأمل أن يحظى باهتمام هذه الجمعية في هذه الدورة .

لقد تكلمنا كثيراً من هذه المنصة عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وان الجمعية العامة في دورتها الاخيرة ، قد قامت بانشاء لجنة جامعة ، كان من المفروض أن يجرى في اطارها الحوار والمفاوضات الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد . اننا نعرب عن خيبة أملنا لعدم تمكن اللجنة الجامعة من القيام بالوظائف التي أنيطت بها . ان ممثلي العالم الثالث قد أعربوا عن قلقهم البالغ ازاء هذا الفشل في أعمال اللجنة . وفي نفس الوقت فاننا نسجل أن الدول التي تواجه بعض المشاكل والصعوبات ، نظرا لمهمة اللجنة ، قد أعربت باخلاص عن رغبتها في أن تجد طريقة يمكن بواسطتها للجنة الجامعة أن تستأنف أعمالها .

اننا نؤكد اعتقادنا الراسخ بأن الحوار والمفاوضات بشأن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يجب أن تجرى في نطاق منظمة الامم المتحدة ، وأن اللجنة الجامعة ينبغي أن تكون في وضع يسمح لها بالدخول في مفاوضات . اننا لنأمل أن ذلك القلق العميق ، الذي أعرب عنه الجميع بشأن

توقف أعمال اللجنة ، سوف يعطي دفعة نحو ايجاد أساس فعال ومعقول ، حتى يمكن للجنة مواصلة أعمالها .

وهذه هي المناسبة الثانية التي أتيح لي أن أخطب فيها هذا الجمع الموقر كوزير للخارجية ، وعليّ أن أعترف بوجود رأي متزايد في هذا الجهاز ، رأى ساخر يسخر من تلك البيانات التي يدلي بها وزراء الخارجية ، باعتبارها مجرد خطب . اننا نأتي الى هنا كل عام ، ونقول مانود قوله ، ثم يمضي كل منا في طريقه . ان الكلمات التي نتفوه بها هنا ، لا ولا يمكن أن تغير مسار الأحداث الدولية بين عشية وضحاها . ان ما يهمننا نحن الدول الأشد فقرا أن الكلمات التي نقولها لا تدفع بعجلة التنمية في بلاد . فلماذا نواصل هذه الممارسة ، ولماذا نواصل الادلاء بهذه البيانات التي تزيد من حجم الأوراق أو من حجم المواد التي أنتجتها الأمم المتحدة ؟

أود أن أقول ، بكل تواضع وبالنيابة عن الدول الصغيرة والضعيفة والفقيرة ، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تمثل محفلا فريدا ، انه محفل حيث تترد بياناتنا في جميع أنحاء العالم ، واننا نتكلم هنا آملين في أن تنتشر كلماتنا ، وذلك حتى تتغلغل آمال وتطلعات الرجال والنساء والأولاد في بلدان العالم الثالث في ضمير زعماء العالم . اننا هنا لأن شعوبنا أرسلتنا الى هنا . اننا نتكلم للافصاح عن المشاكل والآمال والمخاوف التي تساور شعوبنا ، وانا لم نفعل ذلك سيكون ذلك خيانة مخجلة للمهمة التي أناطتها بنا شعوبنا . وبهذه الروح ان آتي من بلاد اشتراكي ديمقراطي ، سرى لانكا ، التي هي أمة صغيرة نامية ، فقد طرحت أمامكم بعض الأفكار الخاصة بكيفية رؤية سرى لانكا للموضع الحالي للتطورات الدولية .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣ / ٢